

نائب الرئيس المساعد والمحلل بالوكالة لـ «البورصة»:

«موديز» تسعى لتصنيف شركات التأمين المصرية بالتعاون مع «ميريس»

محمد على لوندى: نصيب الفرد من أقساط التأمين فى مصر لا يتجاوز 24 دولاراً سنوياً

والمتعلقة برفع رأس المال يمنح للشركات الأجنبية اقتصاص الفرص والاستحواد أو الاندماج مع شركات تأمين محلية.

وتوقع لوندى ارتفاع معدلات الاختراق من قبل شركات التأمين الأجنبية فى السوق المصرى مع المتطلبات الجديدة لرأس المال والتي ستلزم الشركات فى مصر برفع رأسمائها إلى حد معين، وتلبية لذلك ستحتاج إلى الاندماج سواء مع الشركات المحلية الأخرى أو البحث عن شركات أجنبية تدعم قاعدتها الرأسمالية.

وأشار إلى أن معدل ربحية شركات التأمين فى مصر مرتفع، وبلغ 34% منذ 2010 حتى 2014 والجزء الأكبر من الربح يأتى من النشاط التأمينى والموارد الاستثمارية.

وقال لوندى إن صافى الدخل والاستثمار يساهم فى الربحية الإجمالية التي بلغت 67% سابقة على الضرائب، وهي تمثل نقطة إيجابية للسوق إلا أنها تتنوع نتيجة التنافسية العالية بين الشركات.

وأشار إلى أهمية تطبيق قواعد حوكمة الشركات والشفافية وقيد الشركات بالبورصة، بما يسمح بإمكانية نمو السوق المصرى لأنها تحسن من إدارة المخاطر.

وأضاف أن التحديدات التي تواجه قطاع التأمين تتمثل فى نشر الوعي بأهمية النشاط والنمو الاقتصادي وتزايد المنافسة بين شركات التأمين خاصة الصغيرة منها.

وطالب بتقليص مستويات المنافسة والتي تعمل عليها هيئة الرقابة المالية من خلال تطبيق متطلبات رأس المال والتي تحد من تلك المنافسة بين الشركات.

وأوضح أن معدل رأس المال فى مصر، والذي يقيس حقوق المساهمين شاملة الحد الأدنى لرأس المال مقسوماً على إجمالي أصول الشركة، يبلغ 30% مقارنة بدول منطقة الخليج التي يتراوح معدلها من 60 إلى 70% ما يعنى أن المعدل فى مصر متوسط.

حوار - محمد عزب ورغدة هلال

نمواً متوقعاً لقطاع التأمين
المصرى نهاية العام الجارى

14.6%



معدل ربحية الشركات المحلية
خلال الأربعة أعوام الماضية

34%



محمد على لوندى

6 شركات تُصدر 74% من الأقساط بالسوق.. ورفع رؤوس الأموال ينظم المنافسة

للرقابة المالية إلى إقرار تعديلات بزيادة رؤوس أموال شركات التأمين ضمن القانون الجديد إلى فرض ضغوط على السوق قد تدفع إلى اندماج الشركات على المدى البعيد.

وقال إن رأس المال الأمثل لشركة تأمين فى دولة يختلف عن دولة أخرى والأمير يتعلق بالمنتجات التأمينية التي تطرحها الشركات فى دولة معينة.

وأضاف أن مسؤولية نشر الوعي التأمينى تقع على عاتق مؤسسات التأمين والشركات والجهات الحكومية وحتى الصناعات الداعمة للبنوك التي تتيح خدمات مالية لأن التأمين يعد جزءاً من ثقافة الدولة.

وأوضح أن عدد شركات التأمين فى مصر مناسب فى الوقت الحالى ولا يتطلب دخول كيانات جديدة.

وتابع «رغم ذلك فإن الشركات الأجنبية تبحث عن فرص نمو فى السوق المصرى نظراً لأن التشريعات الجديدة التي ستطلقها مصر

التأمين على الحياة 55% من دخل السوق وينحو 25% من حجم أقساط السوق كما تتنوع منتجاته بين الادخار وخطط المعاش وغيرها.

وأضاف أنه فى مجال تأمينات الممتلكات تمثل أقساط التأمين ضد الحريق والتأمينات البحرية 20% من إجمالي أقساط تأمينات الممتلكات والمسئوليات، ما يعنى تنوع الأخطار المغطاة.

وأوضح أنه رغم نمو الفرص بالسوق، إلا أنه مازال يواجه بعض القيود التي تتمثل فى وجود معدلات عالية من البطالة والفقر وعدم توافر الخبرات الكافية، كما أنه ورغم التحسن فى البيئة التشريعية إلا أنها مازالت مقيدة.

وأشار إلى أن تركيبة السوق المصرى مركزة على القمة ومفتتة فى القاعدة فأكبر 6 شركات من 32 شركة العاملة بسوق التأمين، تصدر 74% من الأقساط ما يوضح حجم التفتت فى دخل الشركات نتيجة تقلبات الأسعار والمنافسة الحادة.

وتوقع لوندى أن يؤدى اتجاه الهيئة العامة

بنية تشريعية جيدة وتسمى نحو الاستقرار الاقتصادي خاصة خلال الفترة المقبلة مقارنة بثلاثة أعوام مضت.

وأضاف أن التشريعات المتزايدة لحماية المستثمرين، وتفعيل التأمين المصرفى وتطور التسويق عبر الإنترنت تزيد من توقعات نمو السوق.

وأوضح أن منتجات التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لها باع فى السوق المصرى وأبرزها التأمين التكافلى، مضيفاً أن التشريعات الجديدة التي تعمل عليها الدولة ستؤدى إلى دعم النمو فى قطاع التأمين.

وأشار إلى أن التأمين التكافلى من أبرز المنتجات التي تنتشر فى السوق المصرى ولها فرص للنمو نظراً لطبيعة الدولة وأغلبيتها المسلمة، حيث تتشابه مع دول مجلس التعاون الخليجي التي توسعت فى النشاط. وقال لوندى إن السوق المصرى متنوع من حيث تغطية مخاطر الممتلكات والأشخاص، حيث يمثل

تسعى وكالة موديز، لتصنيف الائتماني بالتعاون مع شركة الشرق الأوسط لخدمات التقييم والمستثمرين «ميريس»، شريك الوكالة فى مصر لبدء تصنيف شركات التأمين المصرية خلال الفترة المقبلة.

قال محمد على لوندى، نائب الرئيس المساعد للوكالة والمحلل بـ موديز، فى حوار لـ «البورصة»، على هامش المائدة المستديرة التي عقدتها الوكالة مؤخراً بالتعاون مع «ميريس»، حول فرص نمو قطاع التأمين المصرى، إن الوكالة ليس لديها تصنيف ائتماني لكل الشركات فى مصر.

أضاف «كهينة تصنيفية وتقييمية، نحن نقدم المعلومات للأسواق العالمية عن سوق التأمين المصرى، كما قمنا بتقييم استثمارات عالمية بقيمة 30 تريليون دولار فى مجال التمويل العام الماضى، ولدينا تواصل مع المستثمرين العالميين الذين يقرأون تقييماتنا عن تلك الأسواق».

وتأسست وكالة موديز عام 1909، وتملك خدمة موديز للمستثمرين والتي تقوم بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية وتقييم مؤسسات خاصة وحكومية من حيث القوة المالية والائتمانية، وتسيطر «موديز» على حوالى 40% من سوق تقييم القدرة الائتمانية فى العالم. وتوقع لوندى أن يحافظ قطاع التأمين خلال العام الحالى على نفس معدل النمو المحقق بنهاية 2014 والذي بلغ نحو 14.6%.

وأوضح أن معدل النمو سيرتفع خلال العام المقبل بسبب المشروعات التي يجرى تنفيذها فى مصر والتي ستحتاج فيما بعد إلى عمليات تأمين عديدة.

وتضاعف معدل نمو التأمين بالسوق المصرى خلال السنوات الست الأخيرة ليرتفع من 9% عام 2006 ليعصل إلى 14% عام 2014 وفقاً لـ لوندى.

أشار إلى أن السوق الأفريقي لم يسهم باكثر من حوالى 0.2% من أقساط التأمين العالمية فى 2014، فيما تمثل مصر 5% من السوق الأفريقي، وتعد ثاني أكبر سوق تأمين فى شمال أفريقيا بعد المغرب.

قال لوندى إن السوق المصرى مازال به معدلات نمو غير مستثمرة بسبب معدل الاختراق المنخفض والسدى يعنى إجمالى

شريف الغمراوى رئيس لجنة إعادة باتحاد شركات التأمين لـ «البورصة»:

استثمار مصر فى التأمين كقطاع رئيسى للشركات والمستثمرين